**الديمقراطية والحرية والمساواة**

**جدلية**

**جدلية**

**المقدمة : يحتل مفهوم السلطة الصدارة في الصراعات السياسية وكذلك في الفكر السياسي والفلسفي , نظرا لما لها من أهمية كبرى في تحديد مصير الشعوب, ولقد أخذت السلطة السياسية منذ بروزها في المجتمعات الأولى أشكالا مختلفة، و وهذا ما دفع بالمفكرين والفلاسفة إلى الاهتمام والتفكير في أنواع الأنظمة وفي أحسن نظام منها . ولقد حظي النظام الديمقراطي بالاهتمام الأوفر خاصة في العصر الحالي , لكن يبقى الإشكال المطروح : هل غاية الديمقراطية الحرية أو إقامة المساواة ؟**

**التحليل :**

 **الرأي الأول : ( الموقف القائل أن الحرية هي الغاية الأساسية للديمقراطية )**

 **يعتقد الاتجاه الليبرالي في الحرية كغاية أساسية للديمقراطية، إذ أن هذه الأخيرة نظام يضمن الحريات المختلفة , إذ للمواطن الحق في الترشح للانتخابات رئاسية كانت أو نيابية أو محلية , وهي نظام يعطي الفرص لجميع المواطنين دون استثناء لممارسة حقوقهم السياسية , فالمواطن حر في اختيار ممثليه في تسيير شؤون الدولة عن طريق الانتخابات . كما يقوم هذا النظام على التعددية الحزبية أي وجود أحزاب معارضة، ووجود هذه الأخيرة إلى جانب حرية الصحافة يضمن الشفافية والوضوح في تسيير شؤون البلاد، كما يضمن التنافس الحر في جميع المجالات دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي.**

**مناقشة: غير أن ملاحظة الواقع لا تؤكد هذه الادعاءات، إذ لم نرى شعبا يحكم نفسه وحتى في المجتمع اليوناني فالديمقراطية عندهم لم تكن تعني كل أ فراد الشعب فالعبيد والغرباء والنساء لا يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، ومن الملاحظ كذلك في المجتمعات الغربية اليوم أن العدد الكبير من الشعب لا تتوفر فيهم شروط ممارسة الديمقراطية، ذلك لأن الحرية الاقتصادية أدت إلى عدم توازن في الدخل , لأن الفرد الفقير في الدولة الديمقراطية لا يستطيع أن يتمتع بحقوقه السياسية التي أعطيت له لأنه لا يمتلك حق الدعاية و الإشهار في الحملات الانتخابية.**

**الرأي الثاني : ( الموقف القائل أن المساواة هي الغاية الأساسية للديمقراطية )**

**يرى الاتجاه الاشتراكي أن المساواة هي الغاية الأساسية للديمقراطية، وأن الديمقراطية الحقة لا تتمثل في التعددية الحزبية والتناوب على السلطة, بل هي مبدأ لتحسين الوضع الاجتماعي لكل أبناء المجتمع الواحد بالتساوي , حيث تسهر الدولة على توزيع ثروات البلاد على الشعب توزيعا عادلا, وبما يسمح للمواطن الحصول على حقه في التعلم والعلاج والعمل... ويعتمد النظام السياسي الاشتراكي سياسة التسيير الأحادية أي سياسة الحزب الواحد . وحق المعارضة مكفول في إطار الرؤية الجماعية للشعب، ويتم تجديد هياكل الحزب عن طريق المؤتمر العام للحزب في**

**جلسات أحيانا عادية وأحيانا استثنائية، كما يتولى الحزب تزكية شخص ويقدمه للشعب من أجل انتخابه كرئيس للدولة، كما يتولى الحزب توزيع المناصب الحساسة في الدولة للإطارات النشطة في الحزب، وهو من يتولى عزلهم**

**أو ترقيتهم، كما يتولى التشريع على غرار التسيير، ويمارس كل السلطات ويسهر كل من الرئيس والجيش والإدارة على تنفيذ توجيهات الحزب وتعليماته باعتباره يمارس الحكم باسم الشعب فهو صاحب السيادة.**

**مناقشة: أما الديمقراطية الاجتماعية فقد أدت هي الأخرى إلى التعسف الدكتاتورية ذلك أن هذا النظام يحكم باسم الحزب والمعارضة السياسية في ظل هذا النظام مرفوضة إن وجدت تقمع في الداخل وتكون في الخارج .**

**التركيب :**

 **يعتقد البعض من المفكرين أن كل دعوة إلى الحرية في الديمقراطية السياسية تتضمن شكلا من إشكال المساواة , وكل دعوة إلى المساواة في الديمقراطية الاجتماعية تستلزم نوعا من التحرر وفي هذا قال ( لاكومب ) : " ... فالحرية التي تطالب بها الديمقراطية السياسية هي حرية الجميع, وليست حرية البعض, الأمر الذي يفترض وجود شكل من أشكال المساواة بين الناس ...و أن كل تقدم نحو المساواة في الديمقراطيـة الاجتماعـية , باعتبارها إلغاء لبعض الامتيازات، يحرر من ألم هذه الامتيازات بالنسبة للذي يعاني من وطأتها القياسية , لا بل إن لفكرة الحرية وفكرة المساواة منبعا واحدا من وجهة النظر المذهبية , فكلاهما ينحدر من أخلاق تتأسس على قيمة الشخص الإنساني ".**

**الخاتمة : نستنتج من خلال ماسبق أن الديمقراطية من أهم و أكثر النظم السياسية تطبيقا في الواقع، وذلك بالنظر إلى الأسس التي تقوم عليها. كما أن الاختلاف حول الغاية من الديمقراطية هو اختلاف مذهبي لا يلبث أن يزول إذا ما ارتكزت الديمقراطية على الحرية كأساس لها واتخذت من تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد كغاية لها .**

**الديمقراطية هي أفضل الأنظمة السياسية استقصاء بالوضع**

**طرح المشكلة: مما لاشك فيه أن الإنسان لا يمكن أن يعيش منعزلا ، بل لابد أن ينشأ مع الآخرين ، غير أن الوجود مع الآخرين يستلزم وجود علاقات معهم ، وعلى هذا فقد وضع الإنسان قواعد تحدد كيفية التعامل والتعايش وحدد الحقوق والواجبات بعبارة أخرى وضع نظاما يحدد هذه العلاقات ويبين طريقة استعمالها ويتمثل هذا النظام في الدولة، والدولة كالأسرة تحتاج إلى تنظيم وضبط وقواعد تحكمها، وسلطة تشرف على شؤونها حتى تستقر وتضمن استمرارها وتحافظ على مكانتها، وتصون كيانها ووجودها، لهذا أوجدت أنظمة حكم كثيرة لأجل تسيير وتنظيم الدولة تحت غطاء السلطة التي تعد الجهة الرسمية التي تمثل وجود الدولة وتثبت كيانها، ومن هذه الأنظمة نجد النظام الديمقراطي، والتساؤل المطروح: كيف يتسنى لنا الدفاع عن الأطروحة القائلة أن النظام الديمقراطي يعتبر من أفضل الأنظمة السياسية ؟وما هي الحجج والأدلة التي تثبت صدق ذلك ؟**

**محاولة حل المشكلة:**

 **عرض منطق الأطروحة: النظام الديمقراطي هو كل نظام سياسي يعتبر إرادة الشعب مصدرا لسلطة الحكام، والديمقراطية DEMOCRACY من الناحية الاشتقاقية هي كلمة يونانية الأصل تتكون من لفظين هما : ديموس ( Demos ) أي الشعب و كراتوس ( Kratos ) أي السلطة أو الحكومة ومعناها سلطة الشعب أو حكم الشعب. والديمقراطية تعد من أصعب الأنظمة تحقيقا، حيث قال الفيلسوف الفرنسي " مونتيسكيو" : (( الديمقراطية أصعب النظم تحقيقا لأنها تتطلب وجود الفضيلة التي هي شعور بمسؤولية كل واحد أمام الجميع ))، فالديمقراطية هي أصعب الأنظمة السياسية تحقيقا، وأفضلها في نفس الوقت، لأنها تحرك جوانب مسؤولية الحاكم تجاه المحكوم حيث يشعر الأول برقابة الثاني، ويشعر الثاني بأهمية الأول، ولهذا يعطي أهمية كبيرة لخياراته الانتخابية، كما أن الديمقراطية تجعل الشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق منتخبيه في المجالس النيابية فيشارك في الحكم دون أن يمتطي كرسي الحكم. والديمقراطية هي النظام الذي يرجع السلطة أو مصدرها إلى الإرادة العامة للشعب.**

**تدعيم الأطروحة بحجج شخصية : يبقى النظام الديمقراطي أفضل الأنظمة، لأن الديمقراطية تضمن الاستقرار، بما أنها تفتح المجال للتعددية والمشاركة المتنوعة لمختلف التشكيلات السياسية، ويكون فيها البقاء للأفضل، كما أنها تشعر المواطن أنه مسؤول عن خياره في اختيار من يحكمه، ويقود زمام أموره. وليس هناك نظام أفضل من الديمقراطية في تحرير الشعوب من قيود الطغيان والديكتاتورية، فهي تمثل محيط واسع للحريات المتنوعة من حرية الرأي وحرية التعبير والصحافة، وحرية الاعتقاد والدين، فغياب الديمقراطية يعني قتل تلك المظاهر التي تقترن بمصير حياة الإنسان وفكره، الفكر الذي يبحث دائما عن فضاء الحرية لممارسة نشاطه بكل إبداع بعيدا عن كل القيود والمضايقات.**

**نقد خصوم الاطروحة: هناك من يعتقد أن النظام الديكتاتوري هو الأفضل لأنه يقوم على أساس القوة، وفي نظرهم لا يمكن تهذيب الشعوب إلا بالقوة، ولا يمكن الحفاظ على السلطة إلا بالعنف، والعنف الوسيلة الوحيدة التي تخلق الاحترام بين الحاكم والمحكوم. لكن العنف لا يولد إلا العنف، فالأنظمة الديكتاتورية التي تبنى على دماء الأبرياء، وعقول المفكرين المعارضين لا يمكن أن تستمر في النمو بقدر ما يكون مآلها الزوال والاندثار وعدم الاستمرار، فهل هناك نظام ديكتاتوري لا يتخبط بأمراض العصيان المدني يوميا؟ هل هناك من الأنظمة الديكتاتورية من يعيش الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وتكون فيه علاقة الحاكم بالمحكوم مقبولة ومبنية على المحبة وقبول الثاني بالأول؟ إن ما نشاهده على أرض الواقع هو أن الشعوب التي تعيش تحت القهر شعوب تنتظر فقط من يشعل فتيل التمرد فيها لتنفجر.**

**حل المشكلة: في الأخير يمكن أن نؤكد أن الديمقراطية تعتبر نظام العصر، فكل الشعوب تحارب من أجل تكريسها على أرض الواقع، وكل الشعوب المقهورة تتمنى لو تعيش حلمها، بنظام ديمقراطي يضمن حريتها ويحقق طموحاتها، في حرية الرأي والتعبير وفي تشكيل الأحزاب والجمعيات، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق تكافؤ الفرص ومحو الفوارق الطبقية بين الناس وإزالة الفقر والبؤس عن الطبقة العاملة التي هي مصدر الإنتاج والثروة في المجتمع وبالتالي الأطروحة القائلة (( إن الديمقراطية هي أفضل الأنظمة السياسية )) صحيحة وصادقة ويمكن الأخذ بها وتبنيها .**

**الدمقراطية والاستقرار

جدلية**

 **نص السؤال: الديمقراطية الاجتماعية: هل يمكن تحقيق الاستقرار في ظل الديمقراطية الاجتماعية؟
طرح المشكلة : وصف الفلاسفة الإنسان منذ القديم بأنه كائن مدني بطبعه فحياته لا تقوم و لا تستمر إلا في ظل وجود سلطة تحكمه حتى أن أرسطو اعتبر الدولة من الأمور الطبيعية و الواقع أن استقرار التاريخ يجعلنا نميز بين نظامين: نظام حكم فردي يعتمد على الفصل بين السلطات و آخر جماعي يدافع عن الديمقراطية فإذا علمنا أم المذهب الليبرالي يتبنى الديمقراطية السياسية و أن الاشتراكية تؤمن بفكرة المساواة الاجتماعية فالمشكلة المطروحة \*هل تستطيع الديمقراطية السياسية تحقيق الاستقرار السياسي؟ أم أنه لا يمكن تصور الديمقراطية إلا في ظل المساواة الاجتماعية؟**

**محاولة حل المشكلة
عرض الأطروحة الأولى: ربط أنصار المذهب الليبرالي بين الديمقراطية و فكرة الحريات الفردية و هذا المذهب هو نظرية في السياسة و الاقتصاد كما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر و أصحابها ينظرون إلى العمل السياسي من زاوية المشاركة السياسية و حق المعارضة و هذا ما عبر عنه هنري مشال بقوله (الغاية الأولى للديمقراطية هي الحرية) و من الناحية الفلسفية ترتبط الديمقراطية السياسية بفلسفة التنوير تلك الفلسفة التي رفعت شعار (لا سلطة على العقل إلا العقل) و تجسدت هذه الفكرة بوضوح في فلسفة هيغل الذي قال:(الدولة الحقيقية هي التي تصل فيها الحرية إلى أعلى مراتبها ) و القصد من ذلك أن جوهر الديمقراطية قائم على حرية إبداء الرأي و احترام الرأي المخالف وواجب السلطة هو حماية الحريات المختلفة ( السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية) و في هذا السياق تظهر أفكار سبينوز الرافضة لفكرة التخويف التي تعتمد عليها الأنظمة الاستبدادية و هو يرى أن السلطة الحقيقية هي التي تحمي حرية الفكر و تضمن المشاركة السياسية للأفراد و من الناحية التاريخية تعتبر الثورة الفرنسية 1789 في نظر رجال الفكر و التاريخ أكثر الثورات التي حملت لواء الديمقراطية السياسية و خاصة دفاعها عن المساواة السياسية كما ذهب جفرسون في صياغته للدستور الأمريكي إلى المطالبة الحكومات الديمقراطية بحماية حق الأفراد في الحياة و التفكير و يمكن القول أن الديمقراطية السياسية تتميز بجملة من الخصائص أهمها :حرية الصحافة بجميع أشكالها و كذا تبني خيار التعددية الحزبية و الحق في المعارضة السياسية ،و ترقية و حماية الحريات الفردية المختلفة و الدفاع عن حقوق المرأة و الطفل باعتبار الإنجاب الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها كل هذه المبادئ، اختصرها كليسون في مقولته: إن فكرة الحرية هي التي تحتل الصدارة في الايديولوجيا الديمقراطية و ليست المساواة.
النقد: إن فكرة الحرية السياسية التي دافع عنها المذهب الليبرالي محدودة ما دامت السلطة السياسية في أيدي أصحاب النفوذ المالي و الإعلامي.
عرض نقيض الأطروحة: ذهب أنصار مذهب الاشتراكية إلى اعتبار المساواة الاجتماعية أساس الديمقراطية، و هذا المذهب ظهر كرد فعل ضد التطرف الإديولوجيا الليبرالية و في هذا المعنى قال فريدريك أنجلر:( الاشتراكية ظهرت نتيجة صرخة الألم و معاناة الإنسان ) و ذلك أن الديمقراطية السياسية لم تنجح في خلق عدالة إجتماعية و بدل الدفاع عن المساواة بين الأفراد جسدت الطبقية في أوضح صورها بين من يملك و الذي لا يملك مما دفع أناتول فرانس إلى القول : الذين ينتجون الأشياء الضرورية للحياة يفتقدنها و هي تكثر عند اللذين لا ينتجونها ) و من هذا المنطلق رفع كارل ماركس شعارا(يا عمال العالم اتحدوا) و ما يمكن قوله أن الديمقراطية الاجتماعية التي دافع عنها أنصار هذه الأطروحة ترمي إلى ربط بين العمل السياسي و العدالة الاجتماعية، يمكن القول أن الديمقراطية الاجتماعية التي دافع عنها أنصار الأطروحة ترمي إلى الربط بين العمل السياسي و العدالة الاجتماعية و من أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت على مجموعة من المبادئ أهمها الاعتماد على سياسة الحزب الواحد و هذا الحزب يلعب دور الموجه و المراقب و مهمته الأساسية خلق الوحدة الوطنية من خلال تركيز جميع الجهود في مسار واحد بدل تشتيت القوي كما هو حاصل في الديمقراطية السياسية و من المنطلق أن الاشتراكية خيارا لا رجعة فيه (يسمح بوجود معارضة سياسية ) بل كل ما يعارض فكرة الديمقراطية الاشتراكية يصنف في خانة أعداء الثورة. إن جوهر العمل السياسي هو خدمة الجماهير و إزالة الفوارق الطبقية من خلال إلغاء الملكية الفردية و تجسيد فكرة التملك الجماعي فالديمقراطية الاجتماعية تهدف إلى ضرورة الانتقال من المرحلة الاشتراكية إلى المرحلة الشيوعية التي تتجسد فيها المساواة الكاملة و في هذا المعنى قال لينين في بيان الحزب الشيوعي (الاشتراكية نظام لا طبقي له شكل واحد الملكية العامة لوسائل الإنتاج و المساواة الاجتماعية الكاملة بين الأفراد و ملخص الأطروحة أن الديمقراطية الاجتماعية ترى أن المساواة الاجتماعية هي التي يجب أن تحتل الصدارة في العمل السياسي و ليست فكرة الحرية.
النقد: ما يعاب على الديمقراطية الاشتراكية الفصل بين النظرية و التطبيق فبدل تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية تحول العمل السياسي إلى خدمة أفراد الحزب الواحد مما عجل سقوط الأنظمة الاشتراكية.
التركيب: ذهب لاكومب في تحليله لمسألة الديمقراطية أنها تتضمن الحرية و المساواة لأن الحرية التي تطالب بها الديمقراطية هي حرية الجميع دون استثناء فالمسألة هنا يجب النظر إليها من زاوية الكيف و ليس الكم و هذا ما أكد عليه مبدأ الشورى في الإسلام و الذي جاء القرآن الكريم بصيغة الأمر قال تعالى: (وشاورهم في الأمر) فالشورى تشترط الحوار و الحوار يدل على الحرية (و أمرهم شورى بينهم) و من الناحية التاريخية تضمن مفهوم الديمقراطية منذ نشأته مفهوم المساواة و الحرية قال بريكليس (إن السلطة عندنا ليست مسيرة لصالح الأقلية بل هي لصالح الجماهير و منه أخذ نظامنا اسم الديمقراطية .
حل المشكلة : و مجمل القول أن الديمقراطية من حيث الاشتقاق اللغوي تتضمن فكرة الإرادة الجماعية لأنها حكم الشعب نفسه بنفسه فهي تتضمن مفهوم الرضا و القبول لأن السلطة الحاكمة تمارس وظيفتها باسم الشعب غير أن هذا المفهوم يتضمن إشكالية فلسفية حول الأساس الذي يجب أن تبنى عليه الممارسة الديمقراطية هل هو الحرية أم المساواة و من ثمة كانت هذه الإشكالية جدلية في المقام الأول و هي تعبر عن التضارب الفكري بين الإديولوجيا الليبرالية و الاشتراكية غير أنه من خلال التحليل الفلسفي الذي قمنا به توصلنا إلى هذا الاستنتاج: الديمقراطية الحقيقية هي التي تأسس على منطق المساواة و الحرية معا .**

**الحرية**

**استقصاء بالوضع**

**السؤال : يقول باكونين : الدولة مقبرة تدفن فيها مختلف مظاهر حرية الإنسان ".**

**لو تبين لك أنها قضية خاطئة لتفند خطأ هذا القول .**

**طرح المشكلة :**

**لقد كانت علاقة الأفراد قبل نشوء الدولة ، علاقة مضطربة يسودها قانون الغاب ، حيث يأكل القوي الضعيف ، ولكن نتيجة خسارة الكل تحت غطاء القانون الطبيعي والحرية المطلقة – حيث يعي الإنسان الحرية المطلقة بمقابل عدم ضمان حماية حقوقه - تبلورت فكرة نشأة الدولة ، أي أن يتنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم لسلطة معينة بمقابل تمحي وتصمن تلك السلطة أموالهم وحقوقهم وعرضهم فأصبحت الدولة هي التنظيم السياسي الوحيد الذي من خلاله تضبط علاقات الأفراد وتنظم ، لكن هناك من عارض فكرة وجود الدولة رغم أهميتها قالا عنها أنها مقبرة تدفن فيها مختلف مظاهر حرية الإنسان ، فهل هذا صحيح ؟ وكيف يمكن تفنيد أو إثبات ذلك ؟**

**محاولة حل المشكلة :**

**1/ تحليل الأطروحة:**

**- منطق الأطروحة : ترى الفوضوية وهي مذهب سياسي يدعوا إلى إلغاء الدولة ورقابتها ، وإلى بناء العلاقات الإنسانية على أساس الحرية الفردية فالذين لا يعرفون بوجود الدولة يدعون إلى إلقاء عليها والعودة بالمجتمعات إلى الحالة الطبيعية الأولى التي كانت عليها الشعوب .**

**- مسلمات الأطروحة : يعتقد الكثير من الفلاسفة بأن الدولة لا أهمية لها ويجب أن تزول أمثال كارل ماركس الذي يقول : الدولة جهاز يجب أن يزول ، على أساس أنها جاءت لتقيد حرية الأفراد " وتضيق الخناق على أفعالهم باسم سلطة الدولة والقانون ، كما أنهم يعتقدون أن الدولة جاءت بها الطبقة البرجوازية لاستغلال الطبقة الدنيا من العمال والبسطاء ، لهذا يقول عنها كارل ماركس : " الدولة وجدت لاستغلال طبقة من لدن أخرى "**

**كما أن الكثير من الشعوب عانت ويلات السلطة التي استغلت الإمكانيات المتاحة لها لنهب الحريات وإعدامها ، وأيضا الدولة قيدت الكثير من التعاملات وأصبح الفرد لا يستطيع التصرف من إرادته المنفردة دون الرجوع إليها .**

**تفنيد الأطروحـــة:**

**إن الدولة كجهاز سياسي لا يمكن الاستغناء عنه فهو ضرورة أملتها الحتمية التاريخية للعوب ، فقبل وجود الدولة لم يكن للفرد أي حقوق أو حماية ، حيث يمكن قتله أو نهبه أو الاستلاء على أملاكه دون وجود من يحميه أو يدافع عن حقوقه ولهذا لا يمكن حديثا تصور وجود مجتمع دون الدولة وأجهزتها .**

**فالدولة تنظم العلاقات الاجتماعية وتضبطها بقواعد وقوانين لا يمكن تجاوزها لأجل هدف واحد هو صيانة الحقوق وحماية الأفراد ، والممتلكات كما أنها من الناحية الاقتصادية أصبح هناك بفل وجود الدولة تنظيم دقيق للعلاقات التجارية وحماية عالية للمؤسسات المالية والبنكية فقبل وجود الدولة لا يمكن لك أن تخفي نقودك أو تقرها أو تصرفها بشفافية وبل حماية . إذن غياب الدولة وزوالها يعني غياب الحقوق والحماية من العلاقات الفردية والجماعية ، لهذا فالدولة تعتبر حتمية لابد منها .**

**نقد أنصار الأطروحـــــة :**

**- مواقف أنصار الأطروحة : فعلا الدولة وجدت للسيطرة والغلبة وجودها أدى إلى غياب وتضييق الحركات وغيابها يعني توسيع مجال الحرية أمام الأفراد والقضاء على كل مظاهر السيطرة والتعسف عليهم ، فالكثير من التجارب التاريخية للدولة أثبتت أن الدولة تساوي المصالح الفردية للأقوياء وأنها وسيلة من وسال الاستبعاد والاستغلال .**

**نقدهـــــم :**

**لكن في عصرنا اليوم أصبح من غير الممكن أن نسكك في قيمة وأهمية وجود السلطة والدولة لأن تطور الشعوب اليوم جاء نتيجة الاستقرار الذي عرفته بفل الدولة وأجهزتها ، فلا يمكن أبدا التشكيك في دور أجهزة الدولة وضبط علاقات الأفراد وتنظيمها فمن ك في ذلك فهو يرغب بالعودة بالشعوب إلى الحياة الهمجية حيث لا قانون ولا سلطة ، وحيث ما يكون الكل أحرار حرية غير مربوطة في ظل غياب الدولة يكون الكل لا يملك ضمان أمن وسلامة ممتلكاته وعره وأمواله .**

**حل المشكلة :**

**إذن الدولة كانت تكل خطرا عندما كانت أنظمة الحكم فاسدة ، فالخلل هناك في السياسة ومن يقودها لا في الدولة ككيان له ضوابط وأسس وقواعد يسير بها ، أما اليوم بتطور الشعوب وظهور مختلف القوانين التي تربط العلاقة بين الدولة وأفرادها جيدا وبعقلانية لم يصبح هناك حديث عن مدى أهمية الدولة ، ومن تحدث اليوم عن مجتمع دون دولة عد من المعتوهين الضالين عن جادة الصواب .**

**الديموقراطية**

**جدلية**

**الديمقراطية الاجتماعية: هل يمكن تحقيق الاستقرار في ظل الديمقراطية الاجتماعية؟
مقدمة: وصف الفلاسفة الإنسان منذ القديم بأنه كائن مدني بطبعه فحياته لا تقوم و لا تستمر إلا في ظل وجود سلطة تحكمه حتى أن أرسطو اعتبر الدولة من الأمور الطبيعية و الواقع أن استقرار التاريخ يجعلنا نميز بين نظامين: نظام حكم فردي يعتمد على الفصل بين السلطات و آخر جماعي يدافع عن الديمقراطية فإذا علمنا أم المذهب الليبرالي يتبنى الديمقراطية السياسية و أن الاشتراكية تؤمن بفكرة المساواة الاجتماعية فالمشكلة المطروحة \*هل تستطيع الديمقراطية السياسية تحقيق الاستقرار السياسي؟ أم أنه لا يمكن تصور الديمقراطية إلا في ظل المساواة الاجتماعية؟
الأطروحة الأولى: ربط أنصار المذهب الليبرالي بين الديمقراطية و فكرة الحريات الفردية و هذا المذهب هو نظرية في السياسة و الاقتصاد كما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر و أصحابها ينظرون إلى العمل السياسي من زاوية المشاركة السياسية و حق المعارضة و هذا ما عبر عنه هانري مشال بقوله (الغاية الأولى للديمقراطية هي الحرية) و من الناحية الفلسفية ترتبط الديمقراطية السياسية بفلسفة التنوير تلك الفلسفة التي رفعت شعار (لا سلطة على العقل إلا العقل) و تجسدت هذه الفكرة بوضوح في فلسفة هيقل الذي قال:(الدولة الحقيقية هي التي تصل فيها الحرية إلى أعلى مراتبها ) و القصد من ذلك أن جوهر الديمقراطية قائم على حرية إبداء الرأي و احترام الرأي المخالف وواجب السلطة هو حماية الحريات المختلفة ( السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية) و في هذا السياق تظهر أفكار سبينواز الرافضة لفكرة التخويف التي تعتمد عليها الأنظمة الاستبدادية و هو يرى أن السلطة الحقيقية هي التي تحمي حرية الفكر و تضمن المشاركة السياسية للأفراد و من الناحية التاريخية تعتبر الثورة الفرنسية 1789 في نظر رجال الفكر و التاريخ أكثر الثورات التي حملت لواء الديمقراطية السياسية و خاصة دفاعها عن المساواة السياسية كما ذهب جفرسون في صياغته للدستور الأمريكي إلى المطالبة الحكومات الديمقراطية بحماية حق الأفراد في الحياة و التفكير و يمكن القول أن الديمقراطية السياسية تتميز بجملة من الخصائص أهمها :حرية الصحافة بجميع أشكالها و كذا تبني خيار التعددية الحزبية و الحق في المعارضة السياسية ،و ترقية و حماية الحريات الفردية المختلفة و الدفاع عن حقوق المرأة و الطفل باعتبار الإنجاب الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها كل هذه المبادئ، اختصرها كليسونفي مقولته: إن فكرة الحرية هي التي تحتل الصدارة في الإديولوجيا الديمقراطية و ليست المساواة.
نقد: إن فكرة الحرية السياسية التي دافع عنها المذهب الليبرالي محدودة ما دامت السلطة السياسية في أيدي أصحاب النفوذ الماليو الإعلامي.
نقيض الأطروحة: ذهب أنصار مذهب الاشتراكية إلى اعتبار المساواة الاجتماعية أساس الديمقراطية، و هذا المذهب ظهر كرد فعل ضد التطرف الإديولوجيا الليبرالية و في هذا المعنى قال فريدير أنجلر:( الاشتراكية ظهرت نتيجة صرخة الألم و معاناة الإنسان ) و ذلك أن الديمقراطية السياسية لم تنجح في خلق عدالة إجتماعية و بدل الدفاع عن المساواة بين الأفراد جسدت الطبقية في أوضح صورها بين من يملك و الذي لا يملك مما دفع أناتول فرانس إلى القول :(الذين ينتجون الأشياء الضرورية للحياة يفتقدنها و هي تكثر عند اللذين لا ينتجونها ) و من هذا المنطلق رفع كارل ماركس شعارا(يا عمال العالم اتحدوا) و ما يمكن قوله أن الديمقراطية الاجتماعية التي دافع عنها أنصار هذه الأطروحة ترمي إلى ربط بين العمل السياسي و العدالة الاجتماعية، يمكن القول أن الديمقراطية الاجتماعية التي دافع عنها أنصار الأطروحة ترمي إلى الربط بين العمل السياسي و العدالة الاجتماعية و من أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت على مجموعة من المبادئ أهمها الاعتماد على سياسة الحزب الواحد و هذا الحزب يلعب دور الموجه و المراقب و مهمته الأساسية خلق الوحدة الوطنية من خلال تركيز جميع الجهود في مسار واحد بدل تشتيت القوي كما هو حاصل في الديمقراطية السياسية و من المنطلق أن الاشتراكية خيارا لا رجعة فيه (يسمح بوجود معارضة سياسية ) بل كل ما يعارض فكرة الديمقراطية الاشتراكية يصنف في خانة أعداء الثورة. إن جوهر العمل السياسي هو خدمة الجماهير و إزالة الفوارق الطبقية من خلال إلغاء الملكية الفردية و تجسيد فكرة التملك الجماعي فالديمقراطية الاجتماعية تهدف إلى ضرورة الانتقال من المرحلة الاشتراكية إلى المرحلة الشيوعية التي تتجسد فيها المساواة الكاملة و في هذا المعنى قال لينين في بيان الحزب الشيوعي (الاشتراكية نظام لا طبقي له شكل واحد الملكية العامة لوسائل الإنتاج و المساواة الاجتماعية الكاملة بين الأفراد و ملخص الأطروحة أن الديمقراطية الاجتماعية ترى أن المساواة الاجتماعية هي التي يجب أن تحتل الصدارة في العمل السياسي و ليست فكرة الحرية.
نقد: ما يعاب على الديمقراطية الاشتراكية الفصل بين النظرية و التطبيق فبدل تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية تحول العمل السياسي إلى خدمة أفراد الحزب الواحد مما عجل سقوط الأنظمة الاشتراكية.
التركيب: ذهب لاكومب في تحليله لمسألة الديمقراطية أنها تتضمن الحرية و المساواة لأن الحرية التي تطالب بها الديمقراطية هي حرية الجميع دون استثناء فالمسألة هنا يجب النظر إليها من زاوية الكيف و ليس الكم و هذا ما أكد عليه مبدأ الشورى في الإسلام و الذي جاء القرآن الكريم بصيغة الأمر قال تعالى: (وشاورهم في الأمر) فالشورى تشترط الحوار و الحوار يدل على الحرية (و أمرهم شورى بينهم) و من الناحية التاريخية تضمن مفهوم الديمقراطية منذ نشأته مفهوم المساواة و الحرية قال بريكليس (إن السلطة عندنا ليست مسيرة لصالح الأقلية بل هي لصالح الجماهير و منه أخذ نظامنا اسم الديمقراطية) .
الخاتمة: و مجمل القول أن الديمقراطية من حيث الاشتقاق اللغوي تتضمن فكرة الإرادة الجماعية لأنها حكم الشعب نفسه بنفسه فهي تتضمن مفهوم الرضا و القبول لأن السلطة الحاكمة تمارس وظيفتها باسم الشعب غير أن هذا المفهوم يتضمن إشكالية فلسفية حول الأساس الذي يجب أن تبنى عليه الممارسة الديمقراطية هل هو الحرية أم المساواة و من ثمة كانت هذه الإشكالية جدلية في المقام الأول و هي تعبر عن التضارب الفكري بين الإديولوجيا الليبرالية و الاشتراكية غير أنه من خلال التحليل الفلسفي الذي قمنا به توصلنا إلى هذا الاستنتاج: الديمقراطية الحقيقية هي التي تأسس على منطق المساواة و الحرية معا .**